تقبل في اثبات الدين على الاب لانه ليس معه خصم ولا يقضي له بشيء من الاملاك التي يقضي بها على الاجنبي لانه ربما أنه لا ميراث له فيوقف الى ان يحضر الاخ او رجل الذي اقر له بالدار في بلد رجل انها له فاقام الذي في يديه الدار بينة ان فلان الغايب كان اقر لي بهذه الدار واستحقها من يديه ودفعها القاضي الى المستحق ثم انه اجاز البيع الذي في يديه لا تقبل بينة ذي اليد على هذا الاسم لانها اقوى ان يده كانت يد خصومة قبل الاستحقاق وهو لبين يخصم في اثبات استحقاق رجل اقر ذي اليد في يد رجل وبين حدودها ما تقبل المدعي عليه ذلك فقاما من عند القاضي ثم حاء المدعي ببينة شهدوا على المدعي عليه انه لما قاما من عند القاضي اقر المدعي عليه ان الدار التي خاصمه فيها المدعي ولم يذكر حدود الدار في اقراره وانا لا نعرف الدار ولكن في السق انه يجوز ويقضي بها للمدعي وكذا لو شهد الشهود انه قال الدار التي خاصمه المدعي فيها ولم يقولوا شهدان المدعي عليه قال الدار التي في سكة كذا حدودها كذا التي في يدي ذا المدعي رجل مات فتقاسمت امراته وولده الميراث وهم كبار كلهم واقروا انها زوجة المتوفى واسموا ان زوجها كان طلقها ثلاثا وانهم يرجون عليها ما اخذت من الميراث وكذا لو قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله عليهما في امراة اختلفت زوجها بالثة اقامت البينة انها كان طلقها ثلاثا قبل الخلع وكذا لو قال الرجل الا اقاسم اخ امرأته ميراثها واقر الاخ انه ميراثها واقر ان هذا زوج وهذا اخ ثم اقاما الاخ البينة ان الزوج كان طلقها ثلاثا فذا لا حيان ويرجع الاخ فيما اخذ الزوج من الميراث واذا اقسم القود او المال ثم قتل بذلك واصابها القتل فقول لها طايفة من الارض ثم ادعت انه اصدقها اياه وجحد او ادعت انه اشتراها منه بحلقها لا تقبل بينتها وكذا اذا اقتسموا ارضا فاصاب كل انسان طايفة بيع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم وقسم الاخر بنا او نحلا وزعم انه هو الذي بناه وغرسه واقام البينة على ذلك لا تقبل لان القسمة السابقة اقرار منهم ان جميع ذلك ميراث لهم عن ابيهم وان هذا الغرس ميراثا لاخيه ولو

ان

ان رجلا اقر ان فلانا مات وترك هذه الارض وهذه الدار ميراثا له وجحد ذلك الاخران الميت اوصى له بالثلث بقبل بينته واقراره السابق لا يرجع من دعوى الوصية وكذا لو ادعى دينا قبل الميت ان محل الدين والوصية التركة والتركة بعد الموت وصف بانها ميراث وان كان فيها دين او وصية وكذا لو ورثة اقروا جميعا ان هذه المواضع ميراث بينهم ثم ادعى احدهم ان ثلث هذه المواضع وصية من ابيهم الميت فلان واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى انه تزوج هذه المراة وانها ترثه ثبتت الزوجية تدعي ميراثا كان لها الميراث وكذا لو ادعت المراة على النكاح فان الرجل مات فطلبت الزوجة ميراثها وزعم انه كان تزوجها كان لها الميراث هذا رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف في النوادر ولو ان اقام كل واحد منهما على زوجها انه طلقها ثلاثا فان الرجل لم يرث فطلبت ميراثها عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو كذبت نفسها قبل موته وزعمت انه راطلقها ذا في يد قوم من ميراث ادعى رجل انه اشتراه من بعضهم نصيبه الذي ورثه عن ابيه من هذه الدار وهو غايب واقر الحاضرون فيها بحق الغايب وبنصيبه من ميراثه عن ابيه وقال الاندري ايشتريت ام لا ولا ندفع البيع بحصة الغايب منها حاصم المدعي شهودا فشهدوا بالشراء من الغايب لا تقبل بينته ولو قالوا هذه الدار لنا لا حق للغايب فيها قبلت بينة المدعي ثلاثة اخوة ورثوا دارا عن ابيهم جاء رجل ان اباهم غصبها اياه فحلفوا فنكل واحد منهم عن اليمين وحلف الاخرون وقد ورثوا مالا عن ابيهم غير الدار فاقام رجل خصما عن المدعي برد حصته من الدار على المدعي وان نكل واحد اقر انه كان وكيلا عن ابيهم برد حصته على المدعي لا يقبل شهادة الوكيل لانه جر مغنم لانه لو اقر ان ابيه كان وكله ببيع شيء من ماله لا تقبل بينته ان هذا الشيء لابيه وان تركه ميراثا له وان اراه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا واقام امراة البينة ان اباه تزوجها يوم كذا من شهر كذا وانه مات بعد ذلك بيوم بعد الدخول فانه الاب ارادت ذلك وان المراة اقامت البينة على النكاح بعد ما اثبت الابن موته ببينة وقال القاضي يقبل على واحد منهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)